

اقتصاد

«غذائية» تخسر ٨٨ مليون ليرة سورية

الوطن

بينت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة ذات المنشأ الخارجي من أبرز الصعوبات التي حالت دون تنفيذ الخطة الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الحروقات، الأمر الذي أثر في تكلفة المنتج بالترافق مع انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وبشكل غير مبرمج وعدم توافر مادة المازوت، ما أثر سلباً في تنفيذ الخطة الإنتاجية إضافة إلى عدم تمكن إيصال المنتجات لكل المحافظات بسبب الظروف الحالية وخاصة المناطق الشمالية.

وفي تقريرها الأخير، بينت الغذائية أن إجمالي خسائر الشركات التابعة لها بلغت ٨٨ مليون ليرة منها ٥٧ مليوناً لشركتي زيوت حلب وبيرة بردي المتوقفتين عن العمل نظراً للظروف الراهنة، كما بلغت خسائر شركات زيوت حماة وتخفيف البصل والبنان دمشق وكونسروة دمشق نحو ٣١ مليون ليرة سورية.

وأشار التقرير إلى أن قيمة الإنتاج السلعي الفعلي بالأسعار الجارية لإنتاج الشركات التابعة للمؤسسة قد بلغ لغاية شباط ٢٠١٦ ما قيمته ١٥٠٠ مليون ل.س مقابل ٣١٣

الوطن

بنت مدير اقتصاد دمشق حسام شالاتي أن العديد من الشركات من بينها ١٤٢١ مليون ل.س مقابل ٣٢٨٤ مليون ل.س بالمخطط محققاً ٤٨٪ قدره ٧٧٪ بالقيمة عن الفترة نفسها من العام السابق.

كما بلغت قيمة المبيعات الإجمالية لغاية شباط ٢٠١٦ ولإجمالي الشركات ١٤٢١ مليون ل.س مقابل ٣٢٨٤ مليون ل.س بالمخطط محققاً ٤٣٪ معدل تنفيذ قدره ٧٧٪ وبمعدل تزايد قدره ٧٧٪ بالقيمة عن الفترة نفسها من العام السابق، وهذا التزايد يكلا المؤثرين للإنتاج والمبيعات ناجم عن ارتفاع أسعار المستلزمات ما انعكس على الكلفة وبالتالي على الأسعار.

وفيما يخص المخزون من الإنتاج الجاهز للبيع أوضح التقرير أن قيمة مخزون أول المدة قد بلغ ٦٦٤ مليون ل.س إجمالي الشركات التابعة في حين بلغت قيمة مخزون آخر المدة ٧٤٤ مليون ل.س متضمناً ما قيمته ٢١٥ مليون ل.س كمخزون للمنتجات التي تم جردها تقريباً في كل من شركة زيوت حلب (البرمون وعين التل) وشركة الشرق ووحدة كونسروة إلبس نظراً لعدم إمكانية الجرد الفعلي بسبب الظروف الراهنة وفي حال تم استبعاد قيمة هذه المخازين تصبح قيمة المخزون الجاهز للبيع والذي تم جرده فعلياً في أول المدة ٤٤٩ مليون ل.س وآخر المدة في العام ٥٢٩ مليون ل.س وهو يعتبر إنتاجاً سوفاً.

هكذا التف التجار على مؤونة الاستيراد:

تغيير بلد المنشأ وتخليصها عبر لبنان!!

بدوره تساءل الصناعي بشار حتاحت عن الأسباب التي تحول دون استخدام التاجر أو الصناعي للتسهيلات الممنوحة له من الخارج ومن قبل الكثير والعديد من الشركات العالمية على اعتبار أن الكثير منهم وكلاء لهذه الشركات أو من الأرصدة الشخصية للتجار أو الصناعيين، وأضاف في تصريحه لـ«الوطن»: «لدينا حسابات وتسهيلات ضخمة مع شركات اجنبية وهي على استعداد لمنحنا تسهيلات وفتح لنا حسابات ومدة ستة ومن دون أن ندفع لهم قرشاً واحداً ومهما حاول البعض اللجوء إلى قلب هذه الدولارات فهي في نهاية المطاف سوف تصب في السوق إن كان على شكل سلع أو عملة صعبة حيث يصبح لدينا إنتاج وتصدير الأمر الذي سوف يساهم في جلب القطع الأجنبي وإغلاق التسهيلات الممنوحة للتجار مهما كان حجمها... مبيئاً أن ما يحصل حالياً هو خسارة كل من في طرف الإنتاج في طرف التصدير، الأمر الذي يساهم في رفع الأسعار. لاقاً إلى أن هناك مواد أساسية بغير كمية مازال استيرادها محسراً من شخصين أو ثلاثة على الأكثر، مطالباً الحكومة بأن تنقل أيدي التجار في الاستيراد والتصدير من أرصدتهم الشخصية وترك الأسواق للعرض والطلب.

وتختم بأن هناك الكثير من الصناعيين الذين يرغبون في العودة إلى إعمالهم إلا أن العوائق الموجودة على الصعيد الاقتصادي والقرارات غير المشجعة تحول دون ذلك، ورأى أن الفريق الاقتصادي غير ناجح سياساته.



الأخرى وبالتالي رفع قيمتها. وأضاف مع مصلحة الوطن في حال تحقق ذلك ولأن ارتفاع قيمة الليرة سورياً مصلحة كل أفراد المجتمع وليرة قوية يعني اقتصاد قوياً إلا أن التجار بانوا يعانون من تبعات هذا القرار بعد تطبيقه على أرض الواقع ويشكل عبئاً يقع على كواهلهم وبناتوا مضطرين لدفع رسائيلهم مقابل مستورداتهم ومردعين على تجديد كتلة من الأموال والسيولة التي بين أيديهم لمدة تقارب الأشهر الثلاثة وهذا ضد مصالحهم...

حيث إنه كإجراء قانوني لاشيء حوله ولا يوجد تعقيد في تطبيقه ونحن كمديرية اقتصاد مرتاحين لإجراءاته للفائزين أ و ب... وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي أن شريحة التجار من أكثر المتضررين من القرار ٧٠٣ الخاص بالتصدير من أجل الاستيراد، علماً بأنه كان من المتوقع أن يساهم القرار في سحب السيولة من العملة الوطنية من الأسواق لرفع الطلب على النقد السوري مقابل العملات

خميس: ١٩ مليار يورو تكلفة إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية

لغاية عام ٢٠٢٠ و ٥٠٠ مليار ليرة تكلفة إعادة محطة توليد حلب

رجاء يونس

كشف وزير الكهرباء المهندس عماد خميس أن تكلفة عملية إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية في سورية حتى عام ٢٠٢٠ تقدر بـ ١٩ مليار يورو منها ١٢ مليار يورو للشبكات و ٧ مليارات يورو للمشاريع والبنية التحتية الخاصة بقطاع الكهرباء لافتاً إلى أن الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص في هذا المجال على صعيد الحكومة باتت ضرورة ملحة.

وتطرق خميس خلال مشاركته في ورشة عمل أقيمتها كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بجامعة دمشق حول استثمار أبحاث الدراسات العليا في إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية، إلى الواقع الكهربائي الحالي والتحديات المستقبلية، مشيراً إلى أن القيمة التقديرية للأضرار المباشرة منذ بدء الأزمة ونهاية عام ٢٠١٥ بلغت نحو ٤٣٠ مليار ل.س وفق الأسعار الحالية للمواد وتجهيزات المنظومة الكهربائية عدا أضرار محطات التوليد.

وتوقع خميس أن تصل قيمة الأضرار المباشرة في مجال توليد الكهرباء مع بدء الأزمة وحتى عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٥٠٠ مليار ل.س وفق الأسعار الحالية للمواد والتجهيزات المنظومة الكهربائية إذا ما تمت إضافة قيمة الأضرار الحاصلة على محطات التوليد.

وقد ختم خميس العرض المباشر في مجال نقل وتوزيع الكهرباء حيث تعرضت خمس محطات تحويل كبيرة (٦٦/٢٣٠) (٤٠٠/٢٠) ك.ف. تبلغ قيمة المحطة الواحدة نحو ٢٠ مليون يورو من أصل ١٣ محطة لاعتداءات الكهرباء كما تعرضت نحو ٣٠ محطة تحويل كبيرة (٢٠/٢٣٠) ك.ف. تبلغ قيمة المحطة الواحدة نحو ١٥ مليون يورو من أصل ٧٩ محطة لاعتداءات مباشرة للتخريب الكلي أو الجزئي وتمت إعادة بعضها للخدمة. كما لفت إلى تعرض نحو ٣٥ محطة تحويل (٢٠/٦٦) ك.ف. تبلغ قيمة المحطة الواحدة نحو ٣ ملايين يورو



من أصل ٣٥٦ محطة لاعتداءات مباشرة للتخريب الكلي أو الجزئي وتمت إعادة بعضها للخدمة فضلاً عن تعرض مئات الكيلومترات من خطوط التوتر العالي (٤٠٠ و ٢٣٠ و ٦٦) ك.ف. والبالغ طولها ١٦٠٠٠ كم للتخريب والنهب والسرقة ولاسيما الأبراج والأبراس حيث بلغ عدد الاعتداءات نحو ٨٠٠٠ عملية تخريب وتضرر آلاف الكيلومترات من شبكات التوتر المتوسط والمنخفض (٢٠ و ١٠٤ ك.ف.) البالغ طولها نحو ١٦٠٠٠٠ كم، كما بلغت الاعتداءات على شبكات التوزيع عشرات آلاف الكيلومترات، وحوالي ٢٠٠٠٠ مركز تحويل تغذي المدن والبلدات كاشفاً أن قيمة إصلاح محطة التوليد بحلب تقدر بـ ٥٠٠ مليار ليرة سورية.. وبين خميس أن عدم تزويد القطاعات الصناعية والخدمية بالكهرباء تسبب بخسائر مالية على الاقتصاد الوطني حيث قدرت الخسائر غير المباشرة على الاقتصاد الوطني (قوات المنفعة) والناجمة عن قطع الكهرباء بسبب العمليات

في محطات التوليد التابعة لوزارة الكهرباء خلال عام ٢٠١٥ نحو ١٩ مليار ل.س. ونسبة تنفيذ بلغت ٥٩٪ من الطاقة التي كان من المخطط إنتاجها والبالغة نحو ١٢ مليار ل.س. كما انخفضت استطاعة حمل الذروة الكهربائية من ٩٠٠٠ ميغا وات عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٠٠٠ ميغا وات عام ٢٠١٥ تم تلبيته، على حين يقدر الطلب على حمل الذروة حالياً بنحو ٦٠٠٠-٧٠٠٠ ميغا وات. وتحدث وزير الكهرباء عن مشاريع توليد الكهرباء والطاقت المتجددة التي تنفذها الوزارة والمزمع تنفيذها كاشفاً أنه يتم إعداد الدراسات للإعلان عن محطة توليد ريحية ٥٠ م. في السندانية، ومحطات توليد كهروضوئية باستطاعة ٥ م. وكل منها في محافظة حمص (منطقة جندر، منطقة حسيا) ومحافظة السويداء (صلدخ، أم الزيتون)، محطة توليد كهروضوئية باستطاعة ١٠ م. في محافظة حماة، إضافة قيام الوزارة بإعداد بعض الدراسات لمشاريع توليد الكهرباء بالتعاون مع القطاع الخاص. ورأى خميس أن إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية بكل مكوناتها لا ينصب فقط على تأهيل المنظومة الكهربائية وتجهيزاتها، بل يعتمد بشكل رئيسي على الجانب البشري (الكوادر الهندسية والفنية) والأدوات العملية المستخدمة في التخطيط الاستراتيجي للمنظومة ودراسات التشغيل الأمثل على أسس فنية واقتصادية واعتماد منهجية في تأهيل وتدريب الكوادر الهندسية وهذا يتحقق بتكامل الأديان بين الجامعات والوزارات والقطاعات الحكومية وإجراء البحوث التطبيقية في مختلف المجالات. وتمنى خميس أن تستفيد جامعة دمشق من الأبحاث والمشاريع التي قدمتها وزارة الكهرباء في ورشة العمل من أجل تطوير قطاع الكهرباء والوقوف على مشاكله داعياً إلى تشكيل لجان متخصصة بين وزارة التعليم العالي والوزارات المعنية لوضع تصور عام لخطة البحث العلمي وفقاً للاحتياجات التي تتطلبها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

معاون وزير المالية لـ«الوطن»:

التعديلات على قوانين الفوترة والبيع العقارية وضريبة الدخل جاهزة

محمد راكان مصطفى

نقى معاون وزير المالية جمال مدلجي وبشكل قاطع لـ«الوطن»، وجود أي دراسة أو توجه لدى الحكومة لزيادة الضرائب على الرواتب والأجور الخاصة بالمعلمين في الدولة وفي القطاع العام، مؤكداً أن توجه الوزارة ينصب نحو دعم المعلمين في الدولة وتخفيف العبء عن المواطنين من ذوي الدخل المحدود، ويتجلى هذا التوجه في الرسوم التشريعية رقم ٤٦ لعام ٢٠١٥ القاضي برفع الحد الأدنى المعفى من الضرائب للرواتب والأجور من عشرة آلاف ليرة إلى خمسة عشر ألف ليرة سورية، فأصبح الحد الأدنى المعفى من الضريبة قدره ١٥ ألف ليرة سورية في الشهر، بعد أن كان ١٠ آلاف ليرة سورية.

وعن تعديل الرسوم التشريعية رقم ٥١/ لعام ٢٠٠٦ المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣ بين مدلجي أن التعديل في مرحلته الأخيرة ومن المتوقع الانتهاء منه خلال أسبوعين وإجائه إلى الجهات الوصائية لإقراره أصولاً، تالياً أن تكون إستراتيجية وزارة المالية الحصول على دخل مقطوع من منشآت الأتعاف.

من جهة أخرى وعن قانون الفوترة الذي أعادته رئاسة الحكومة إلى وزارة المالية لاستكمال التعليمات التنفيذية الخاصة بالبيع بين مدلجي أنه تم الانتهاء من إجراء المطلوب بالتعاون مع وزارة العدل ويتم وضع التوشاات النهائية واستدراك الملاحظات على الصياغة، لئتم إعادة إرساله إلى الجهات الوصائية لإقراره أصولاً.

وأكد مدلجي أن نظام الفوترة نظام شامل وواسع، مبيئاً توفر الإمكانيات اللازمة لتطبيقه، وأن الظرف العام والظروف

الحالية تستدعي تطبيق نظام الفوترة، وأن خطة الوزارة في تطبيق هذا القانون والممتدة على ثلاث سنوات، بهدف إلى البدء في تطبيق قانون الفوترة على المستوردين والصناعيين، وضبط عملية الاستيراد وإنتاج القطاع الصناعي، وصولاً إلى تطبيقه على مكلفي الأرباح لئتم تطبيقه في مرحلته الأخيرة على مكلفي الدخل المقطوع.

كما كشف معاون وزير المالية في حديثه لـ«الوطن» عن إعادة الحكومة مشروع قانون البيع العقارية من أجل التنسيق بين وزارة المالية ووزراء المحلطة ووزارة العدل ووزارة الأوقاف، موضحاً أنه تم تجميع الملاحظات من قبل الوزارات المعنية، وأنه تم استدراكها من قبل الوزارة متوقعاً الانتهاء من التعديل ورفع مشروع القانون يوم الإثنين القادم إلى الجهات الوصائية لإقراره أصولاً.

وعن آخر المستجدات في موضوع إعادة تقييم لجنة رسم السياسات الاقتصادية لإفغاءات الضريبة وتعديلها بما يتناسب مع الأوضاع الحالية كشف مدلجي عن تشكيل لجنة من معاوني الوزارات المختصة في وزارة المالية والاقتصاد والسياحة والزراعة والصناعة إضافة لمعلمين عن مصرف سورية المركزي وممثلين عن إدارة الجمارك.

وأوضح مدلجي أنه تم التميز بين نوعين من الإفغاءات، إفغاءات لها صفة الديومومة مثل الإفغاءات الواردة في قانون الجمارك والتي تشمل حزمة المستورادات، أو الإفغاءات المترتبة على تنفيذ اتفاقيات عربية أو دولية، مبيئاً أن مثل هذه الإفغاءات يتم تعديلها وفق قاعدة المعاملة بالمثل، كاشفاً عن وجود دراسة في إعادة النظر في فرض نوع من الرسوم والتي لن تكون رسوماً جمركية وإنما رسوم خدمات وذلك وفق اقتراح تم تقديمه من قبل ممثلي الجمارك تتم دراسته



حالياً من قبل اللجنة المختصة قبل رفعه إلى لجنة رسم السياسات الاقتصادية.

ومن الإفغاءات التي تنصف بالديومومة الإفغاءات الضريبية الممنوحة للقطاع السياحة الواردة في القرار ١٨٦ مجلس السياحة لعام ١٩٨٥ والتي تتم دراستها من قبل اللجنة المشكلة بهدف دعم القطاع السياحي.

أما بالنسبة للإفغاءات المؤقتة وحسب مدلجي كالإفغاءات الواردة في الرسوم التشريعية رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٩ والقاضي بفتح إعفاء من ضريبة دخل الأرباح الحقيقية ولمدة عشر سنوات للمشاريع القائمة في محافظات دير الزور الحسكة الرقة والتي تم تعليق العمل بها في هذه المناطق بسبب الظروف التي تمر بها هذه المناطق، وبين مدلجي أنه تم

الاستماع إلى وجهات نظر كافة الوزارات ذات الصلة على استمرار الإفغاء أو إعادة النظر في بعض الإفغاءات أو إعادة النظر في آلية هذه الإفغاءات، مؤكداً أن اللجنة تدرس أي إعفاء من منظور الجدوى الاقتصادية وانعكاس الإفغاء أو لغائه وأثره على الفعاليات المستفيدة، والوقوف على جدوى إلغاء الإفغاء على خزينة الدولة مع التأكيد على عدم وجود ضرر على المشاريع أو الخدمات المستفيدة من هذا الإفغاء، بحيث تكون ضريبة الدخل مساهمة وطنية في الإنفاق العام وتكون ضرورة تقييم الإفغاءات الضريبية وتعديلها بما يتناسب مع الأوضاع الحالية وأن تعمم هذه السياسة على كل القطاعات.. علماً بأن وزير الزراعة أحمد القادري لفت إلى ضرورة إلغاء الإفغاء والفلاح ومرعي الدواجن من الضرائب والرسوم

أضرار هائلة في شبكة تدمر

عبد الهادي شباط

وفي سياق متصل كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء أن الشركة العامة لكهرباء محافظة السويداء قامت بإنجاز مشروع تحويل جميع مراكز الجباية البيدية بالمحافظة إلى جباية آلية وذلك ضمن خطة وزارة الكهرباء لتحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن.. مبيئاً أن هذا المشروع يؤمن إمكانية دفع الفواتير للمشاركين بأي مركز بالمحافظة وبالتالي حماية المشترك من تراكم الفواتير والغرامات والفوائد، وتوفير الدقة بالمعلومة والسرعة بالإنجاز.. كما يؤمن المشروع إمكانية ربط عدة فواتير بأي رقم من الفواتير المجمع تسهيلاً للمشاركين بحفظ جميع الاشتراكات.

إضافة إلى قيام الشركة بنقل مراكز الجباية البيدية لفواتير الكهرباء بريف المحافظة إلى مراكز الهاتف الواقعة ضمن منطقتها والبالغ عددها ٢٩ مركزاً هاتفاً والتي جرى إحداث كرات للجباية الآلية فيها، وذلك بدءاً من مطلع نيسان.

كما كشف المصدر أن ورشات الكهرباء التابعة للشركة العامة لكهرباء حمص قامت بالكشف على محطة تحويل تدمر حيث تبين أن المحولات الرئيسية والمساعدة ومحولات التيار مطعوبة ومتكسرة وأن هناك سرعة بالكابلات لخلية السخنة وتكسر بالعوازل وتخريب بعلب التحاليل للخلاليا، محولات التوتر لليارات مطعوبة، كما أشار المصدر إلى أنه وفي شركة كهرباء حمص تعمل الورش المختصة على مكافحة ظاهرة التعدي على الشبكة، حيث تقوم الضابطة العدلية بقمع حالات الاستحراج غير المشروع للتيار الكهربائي لما لها من آثار سلبية من الناحيتين الفنية والاقتصادية على مكونات المنظومة الكهربائية وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين وإزالة المخالفات.

لتشجيعهم على العمل ورفد السوق المحلية بالمنتجات وتأمين احتياجات المواطنين، كما رأى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري أن القطاع الإنتاجي في هذه المرحلة لا يحتمل أي ضريبة أو عبء إضافي ولاسيما بعد أن رفعت الدولة الدعم عن الإنتاج.. على حين رأى حاكم مصرف سورية المركزي أيدي مبالاة أن الإفغاءات جزء من السياسة الضريبية لتشجيع أي قطاع على العمل لافتاً إلى ضرورة تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين في هذه المرحلة لأنها أفضل من الإفغاء الضريبي. وأن تطبيق الضريبة النوعية غير عادل، وأن الإفغاءات يجب أن تكون بالدرجة الأولى لذوي الدخل المحدود، وبين مدلجي أن الاتفاقيات التي تم عقدها مع أصحاب المنشآت السياحية هي اتفاقيات مؤقتة وهي مرحلة مؤقتة لن تدوم طويلاً، ربما تتوفر الإمكانيات لدى الوزارة لإجراء الربط الشبكي والبرامجي بين الدوائر المالية ومنشآت الأتعاف من خلال برامج خاصة تستخدم في هذا المجال، وتتيح للدوائر المالية الوصول إلى تحسين عادل للمستحقات الحقيقية المترتبة عليها، وكشف معاون الوزير عن وصول عدد المنشآت التي عقدت اتفاقيات مع الوزارة إلى ٦٦ منشأة أطعام ما حقق زيادة في الإيرادات المحصلة من هذه المنشآت عن الإيرادات المحصلة فيها في الأشهر التي سبقت الاتفاق بقيمة تجاوزت ٤٠ مليون ليرة سورية.

مشيراً إلى وجود العديد من المنشآت السياحية من مستوى النخمين التي تتقاضى أسعار المنشآت من مستوى الأربيع نجوم ما دفع الوزارة إلى التنسيق مع وزارة السياحة للوصول إلى تكليف هذه المنشآت وفق المستوى الحقيقي للأسعار التي تتقاضاها، مع الأمل مستقبلاً بالوصول إلى التوحيد بين التصنيف السياحي والمالي.